خصوصيّة التفكير العلمي عند الأستاذ الدكتور عبدالرحمان الحاج صالح (القدرة المائزة)

محفوظ الكالدي-أستاذ مساعد (أ)
جامعة خميس مليانة – عين الدفلة (الجزائر)

تاريخ الإيداع: 2018/04/23 تاريخ النشر: 2019/12/01

ملخّص:

إنّ التميز الثنائيّ هو من أهمّ المبادئ التي قامت عليها النظرية الخليلية الحديثة، والتي تدلّ على القدرة العقلية المائزة عند الأستاذ الدكتور عبدالرحمان الحاج صالح (رحمه الله)، حيث عرف الحدّ الفارق بين الكثير من التصوّرات والمفاهيم التي تبدو مترادفة مشتركة المعاني كأنّها بمنزلة الشيء الواحد مثل: التعريف والحدّ، والجنس والباب، والنظير والشبيه، والبناء والإسناد، والجملة والتركيب، والمعنى والفائدة، والكلمة والمورفيم، والحرف بمعناه العامّ والحرف بمعناه الخاص، وغيرها. فقد ترك شَرَك القدْر المشترك الذي وقع فيه النحاة المتأخّرون والدارسون المحدثون، وسلك سبيل القدْر الفارق، فاستطاع بذلك التمييز بين المتشابهات. ومن هنا تتّضح خصوصيّة التفكير العلمي عند الأستاذ الحاج صالح، وما اتّصف به –شأن العلماء العباقرة- من قدرة فائقة على التمييز، وعلى التعمّق في فهم الظواهر والمصطلحات.

نص المقال:

إنّ للعقل قدرات مختلفة، وإنّ من أعلى قدرات العقل القدرة المائزة، والتي يتميّز بها العالم ويفترق بها عن غير العالم، وهي القدرة على التمييز بين شيئين يبدوان في الظاهر متشابهين. وقد عبّر عن هذه القدرة شيخ من شيوخ الإسلام بحقّ وهو ابن تيميّة (661-728هـ) حين قال: "...ما من شيئين إلاّ وبينهما قدر مشترك وقدر مميّز..."[1]. ويقول أيضا: "...وهذا التشابه يكون في المعاني وإن اختلفت الألفاظ، فإن كانت المعاني يوافق بعضها بعضا...فالتشابه الخاص هو مشابهة الشيء لغيره من وجه ومخالفته له من وجه آخر، بحيث يشتبه على بعض الناس أنّه هو، أو هو مثله. وليس [الأمر] كذلك...وهذا التشابه إنّما يكون لقدر مشترك بين الشيئين مع وجود الفاصل بينهما. ثمّ من الناس من لا يهتدي للفصل بينهما، فيكون مشتبها عليه، ومنهم من يهتدي إلى ذلك، ومثل هذا يعرف منه أهل العلم ما يزيل عنهم هذا الاشتباه...فعَلِمَ العلماء أنّه ليس هو مثله وإن كان مشبها له من بعض الوجوه"[2]، وهذا هو (القدر الفارق)، إذ اتّفاق الأسماء لا يوجب تماثل المسمّيات، وكما يقول عبدالقاهر الجرجاني: "الاعتبار بمعرفة مدلول العبارات لا بمعرفة العبارات"[3]. بل إنّ التمييز أعمق تجريدا من ذلك، وهو التمييز في داخل الشيء الواحد بين شيئين مختلفين، أو التمييز في اللّفظ الواحد المشترك بين معنيين مختلفين مفترقين أو أكثر. ذلك أنّه "قد يغرّنا الاشتراك في اللفظ...للحكم على اتّحاد في المضمون غير موجود. وقد يمنعنا اختلاف اللفظ...من إبصار تماثل في المستوى"[4].

إنّ الإنسان بعقله لا ينفكّ يقيس، فإمّا أن يقيس قياسا صحيحا، وإمّا أن يقيس قياسا فاسدا، "والقياس الفاسد إنّما هو من باب الشُّبهات، لأنّه تشبيه للشيء في بعض الأمور بما لا يشبهه فيه، فمن عرف الفصل بين الشيئين اهتدى للفرق الذي يزول به الاشتباه والقياس الفاسد"[5].

وهذا التمييز الثنائيّ هو من أهمّ المبادئ التي قامت عليها النظرية الخليلية الحديثة، والتي تدلّ على القدرة العقلية المائزة عند الأستاذ الدكتور عبدالرحمان الحاج صالح (رحمه الله)، حيث عرف الحدّ الفارق بين الكثير من التصوّرات والمفاهيم التي تبدو مترادفة مشتركة المعاني كأنّها بمنزلة الشيء الواحد مثل: التعريف والحدّ، والجنس والباب، والنظير والشبيه، والبناء والإسناد، والجملة والتركيب، والمعنى والفائدة، والكلمة والمورفيم، والحرف بمعناه العامّ والحرف بمعناه الخاص، وغيرها. فقد ترك شَرَك القدْر المشترك الذي وقع فيه النحاة المتأخّرون والدارسون المحدثون، وسلك سبيل القدْر الفارق، فاستطاع بذلك التمييز بين المتشابهات، وقد تمثّلت القدرة المائزة في دراساته وبحوثه في (النظرية الخليلية الحديثة) في ما يلي:

-التمييز في التراث النحوي (النّحو العربيّ ليس كلاًّ واحداً): نحو الخليل وأتباعه، ونحو ابن مالك وأتباعه.

-التمييز في النحو بين دراسته وتدريسه، أي بين نحوين: نحو علميّ (نظريّ) ونحو تعليميّ (تطبيقيّ).

-التمييز بين المصطلح ومدلولاته (ثبات المصطلح وتغيّر المفاهيم بتعاقب الأزمنة وتعدّد مجالات العلوم): العبرة بمدلول العبارات لا بالعبارات: اللغة، اللهجة، الفصاحة، القياس، العلة، الأصل...

-التمييز في الكلام بين الكلام كبنية: الجانب البنويّ (النحويّ-الإعرابيّ)، والكلام كخطاب (الجانب المعنويّ الإفاديّ).

-التمييز بين المعنى والفائدة أو بين الدلالة والإعلام.

-التمييز في العلاقة النّحويّة بين علاقة البناء وعلاقة الإسناد في النظرية الخليلية (القديمة والحديثة).

-التمييز في الفصاحة بين فصاحتين: الفصاحة السليقية (الفطرية) والفصاحة غير السليقية (المكتسبة).

-التمييز بين الفصاحة بالمعنى اللغوي-النحوي، والفصاحة بالمعنى البلاغي.

-التمييز في اللهجة بين مفهوم قديم عند النحاة القدامى وبين مفهوم حديث عند اللسانيّين.

-التمييز في اللّحن: اللّحن المقبول واللحن المرذول.

-التمييز بين عصور الاحتجاج (الاستشهاد).

-التمييز بين منطقين: المنطق الفلسفيّ (الأرسطيّ) والمنطق النحويّ (الخليلي).

-التمييز بين القياس اليونانيّ والقياس العربيّ.

-التمييز بين القياس الفقهيّ والقياس النحويّ.

-التمييز بين الحدّ الفلسفي (الأرسطيّ-اليونانيّ) والحدّ النحويّ (العربيّ-الخليليّ).

-التمييز بين القياس كاسم (وهو قياس العالِم)، وبين القياس كمصدر (وهو قياس المتكلّم).

-التمييز في المقيس عليه وشرطه (الكثير في ذاته والكثير في بابه).

-التمييز في مفهوم الأصل (الأصل في القياس، الأصل في الاستعمال، الأصل في الموضوع).

-التمييز في اللغة بين اللغة كوضع واللغة كاستعمال.

-التمييز في مستويات تحليل اللغة بين مستويين أساسيْن هما:

1-مستوى التحليل البنويّ التفريعيّ الذي يرجع للوضع بقوانينه التي سمّاها النحاة القياس.

2-مستوى التحليل الدلالي الذي يرجع إلى نظرية التبليغ والإفادة.

-التمييز في العلة بين العلة النحوية والعلة الفلسفية.

-التمييز في العلة النحوية بين نوعين من البحث التفسيريّ: بحث حمليّ وبحث تعليليّ.

-التمييز في التحويل (أو في التفريع) بين تحويلين، وهما:

1-التحويل الذي يُبحث به عن تكافؤ البنى: ويقصد به التحويل كإجراء أي كعملية قياسية.

2-التحويل الذي تفسّر به الشواذّ عن القياس.

ولنأخذ أنموذجا نوضح به خصوصيّة التفكير العلمي عند الأستاذ عبدالرحمان الحاج صالح، وما اتّصف به – شأن العلماء العباقرة- من قدرة فائقة على التمييز، وعلى التعمّق في فهم الظواهر والمصطلحات.

-التمييز بين تراثين (التراث النحويّ العربيّ ليس كلاًّ واحداً):

ينظر الدارسون عموماً إلى النحو العربي على أنّه ("نموذج" واحد)، وعلى أنّه لا يختلف في طبيعته وأصوله ونظرياته العامة لدى المتقدمين من النحاة عن المتأخرين[6]. أما النظرية الخليلية الحديثة فإنها تنطلق في قراءتها للتراث وتأصيل أفكاره من فرضيّة اختلاف النموذجين وتمايز القديم عن المتأخّر، وهي تفترق افتراقا عميقا يميّزها عن غيرها من النظريات اللسانية الحديثة الغربية والعربية.وعلى الرغم من تفطّن الكثير "من الباحثين العرب إلى ما تكتسيه أقوال المتقدمين من قيمة علمية عظيمة، وبصفة خاصة ما وجدوه في كتاب سيبويه من أقوال للخليل، وكذلك ما يقوله ابن جنّي في أهمّ كتبه، بل و[رُغم أنّهم] تفطّنوا إلى أنّ الفكر الخليلي هو فكر رياضيّ عال، إلاّ أنّ هذه الآراء الصائبة هي في الغالب مجرّد انطباعات أو محاولات جزئية لم تعالج فيها النظرية الخليلية معالجة شاملة مستفيضة بالانطلاق من النصوص المجمع على صحّتها وحدها (دون اللجوء إلى كتب التراجم المفعمة بالأقوال المشبوهة)، وبالتجرّد عن كل حكم سابق (وخاصة أحكام قدماء المستشرقين) وبالاعتماد على الاختبار المستمر...ثم المقارنة المتواصلة بين كلّ أقوالهم وما جاءت به العلوم الحديثة كاللسانيات وغيرها في أحدث صورها، لا [الاعتماد] ما كتبه بعض اللغويين الغربيين منذ أكثر من نصف قرن، وقد تجاوزه العلم الحديث"[7].

وعليه فإن دراسة الأستاذ الحاج صالح "تتجاوز تلك التراكمات التاريخية والعلمية التي كوّنت غلافا حول (الكتاب) الذي امتلك سلطة قويّة على الدراسات النحوية كافّة إلى عصرنا هذا، فإذا ما أراد بعض الباحثين النّظر في (الكتاب) قدّم...تصوّرات عن (الكتاب) كان قد تعلّمها...من ألفيّة ابن مالك وشروحها، أو كتب ابن

هشام ونحوها، ولم يمكِّن سيبويهِ من قياده فكانت النتيجة الخروج بالموجود"[8]، لذلك يدعو إلى ضرورة فصل الذات عن التراث -عند قراءته- لأنّها الخطوة الأولى نحو الموضوعيّة، ثمّ "البحث عمّا كان يقصده العلماء العرب بالفعل في أقوالهم التي تركوها لنا في كتبهم مثل كتاب سيبويه وشروحه، وكان من الممكن أن يستخلصوا أغراضهم الحقيقية، ومن ثم نظرياتهم بالاعتماد على طريقة علمية دقيقة في استخراج المقاصد وتفهّم النصوص، وهي الطريقة التي تتحرّى السياقات للّفظ الواحد...والمقارنة بينها، وبالاعتماد في ذلك على قوانين علم المعاني، وتستخلص بذلك المعاني التي قصدها المؤلّف بالفعل لا المعاني التي قد يجدها الباحث في القواميس، ولهذا قلنا إنّه لا يفسّر كتاب سيبويه إلاّ كتاب سيبويه. أما شروحه فتأتي بعد هذه المرحلة، إذ قد يخطئ المفسّر الغرض و[قد] يصيب"[9].

وبهذه الطريقة -من القراءة- تفطّن الأستاذ الحاج صالح إلى أنّ النحو العربيّ-كما ظهر في مصنفاته الأولى ككتاب سيبويه وشروحه وكتاب المقتضب للمبرد، وكتب ابن جني- يختلف اختلافا بيّناً عن مصنفات المتأخرين كشروح الألفية وما كتبه ابن هشام، وابن الأنباري [ت577هـ] وغيرهم، وهو اختلاف جوهريّ ومهمّ، لأنه تباينٌ جذريٌّ في طبيعة العلم وفي القضايا وأساليب المعالجة.

يقول الأستاذ: "وقد بدأت في التفكير فيما يقوله الخليل وأنا طالب في الجامعة الأزهرية وبخاصة في كلية اللغة العربية، وقارنت بين ما اطّلعت عليه في كتاب سيبويه آنذاك من أقوال الخليل وما قرأته وكنت أقرأه على شيوخنا في هذه الجامعة العتيقة، فلاحظت الفروق الكثيرة التي توجد بين ما ذهب إليه الخليل وشيوخه وتلاميذه...وبين ما يقوله المتأخّرون من النحاة، [وهذا تمييز] بل لاحظت فرقا كبيرا لا في النزعة العقلية ولا في مناهج التحليل وفي الاتجاه العلميّ فقط، بل في كلّ شيء ذكروه، وأخصّ بالذكر من المتأخّرين هذا الرجل الذي صار ما أنتجه من الكتب ومن الأعمال كأنه قرآن النحو، وهو ابن مالك..."[10].

وعلى هذا الأساس رأى الأستاذ الحاج صالح أنّه من الخطأ أن نسقط على التراث مفاهيم وتصوّرات دخيلة تتجاهل خصوصيّاته النوعية [العلامات الفارقة والمميّزة]، فالتراث العربيُّ في العلوم الإنسانية عامّة -واللغوية خاصة- ليس طبقة واحدة من حيث الأصالة والإبداع، فهناك تراث وتراث[11]. والتراث الذي تعلّقت به النظرية الخليلية الحديثة هو التراث العلميّ اللغويّ الأصيل الذي تركه العلماء المبدعون الذين عاشوا في زمن الفصاحة اللغوية الأولى، وشافهوا فصحاء العرب، وقاموا بالتحرّيات الميدانية الواسعة النطاق للحصول على أكبر مدوّنة لغوية شهدها تاريخ العلوم اللغوية وتمكنّوا من ضبط أنجع الطرق التحليلية لوصف المحتوى اللغوي لهذه المدوّنة، ثم استنباط القوانين النحوية، الصرفية، والبلاغية منها، مع تعليل منطقيّ عجيب لكلّ ما شذّ عن هذه القوانين، ثم الصياغة الرياضية لمجموع هذه الأوصاف والتعليلات ممّا لا يقلّ قيمة عمّا هو موجود الآن في

ميدان العلوم اللسانية. أمّا الذين جاؤوا بعدهم فكانوا عالة عليهم، لأنّهم ظهروا في العصور التي دخل فيها الفكر العربي في سبات[12].

وقد رأى الأستاذ الحاج صالح أن قراءة التراث النحوي العربي قراءةً صحيحة لا تتأتّى إلاّ بهذا التمييز بين النموذجين القديم والمتأخّر، "فكما أنّنا منهيّون عن النظر إلى القدامى بآليات البحث اللساني الحديث ومحاكمتهم على أساسها، فكذلك الشأن بالنسبة لمرحلة التأسيس بالمقارنة مع مرحلة التقليد[13]. وبهذه الطريقة فقط "نواصل العمل الذي ابتدأه هؤلاء العلماء وننطلق في ذلك من الأقوال الصحيحة ونتخلّص هكذا من التقليد...سواءٌ [أكان] تقليد الغربيّين في كلّ ما يقولونه، أم التقليد الأعمى لكلّ ما ذهب إليه السابقون من علمائنا، فنحافظ بذلك على أصالة بحوثنا (الأصالة بمفهومها الصحيح أي الأصالة في مقابل التقليد، لا في مقابل الحداثة، إذ الأصيل هو الذي ليس نسخة غيره"[14]. وقد عكف الأستاذ عبدالرحمان الحاج صالح يستقرئ التراث النحويّ العربيّ ويحلّل ويقارن على مدى يتجاوز خمسة وخمسين (55) عاما، وذلك لمعرفة كنه تراث النحاة العرب، فكانت (النظريّة الخليليّة الحديثة)، ومن تمييزاتها:

-التمييز الواضح الجليّ بين النّحو العلميّ (النظريّ) والنحو التعليميّ (التطبيقيّ):

إنّ النظرية الخليلية الحديثة "تنحو نحو إثبات أنّ هناك فرقا بين طبيعة الدرس النحوي في أوّل ظهوره في كتاب سيبويه، وطبيعته في كتب المتأخّرين، مع بيان أسباب عدم تنبّه الباحثين إلى الفروق الجوهرية بين النّموذجين"[15]، فاتّضح له "الفرق الكبير الذي يميّز المنظور العلميّ الدقيق لسيبويه وشيوخه وتلاميذه للغة وكيفية تحليلهم لها بناء على هذا المنظور من النزعة التعليمية للنحو التي استولت على الممارسين للنحو بين القرنين الخامس والسادس [للهجرة]"[16]. إذ "النحو كهيكل للغة -وهو بذلك صورتها وبنيتها- شيء والنظرية البنيويّة للعربية (التي هي علم النحو) شيء آخر. وكذلك هو الأمر بالنسبة للبلاغة، فهي تقابل النحو في كيفية استعمال المتكلّم للّغة والنحو في ما هو مخيّر فيه لتأديَة غرض معيّن، فهي بهذا امتداد للنحو ولها مثله قواعد وسنن معروفة"[17]، فهناك فرق بين البلاغة وعلم البلاغة.

وبهذا التمييز بين ما هو نظريّ وما هو تطبيقي، توصّل الأستاذ عبدالرحمان الحاج صالح إلى أنّ النحو النظري الذي ينبغي أن يُعتمد هو نحو الخليل وأتباعه، فقد لاحظ أنّ المبرمج للمادة اللغوية يعتمد على التحليلات التي تركها لنا علماء النحو والبلاغة إلاّ أنّه يعتقد أنّ أحسن المراجع في ذلك هي تلك التي ألّفها العلماء المتأخّرون. وهذا من أكبر الأخطاء التي يرتكبها العلماء المحدثون منّا، أي أن يُجعل التراث العربي الإسلامي واحداً لا يختلف الجزء المتخلّف منه عن الآخر السّابق[18].

وعلى أساس هذه القدرة المائزة رأى الأستاذ الحاج صالح أن الإبداع في تاريخ الحضارة الإسلامية هو القرون الخمسة الأولى، أمّا ما جاء بعده فهو عالة عليه في بعضه بل تحريف وتراجع من حيث القيمةُ العلمية في غالب الأحيان إلاّ ما شذّ ممّا نجده عند العلماء الذين كانوا غرباء في عصرهم، كالسهيلي والرضي الأستراباذي ممّن ينتمون إلى المدرسة الخليلية الأولى (أو القديمة)، كما لاحظ أنّ هذا الجزء المتخلّف من التراث قد طغى على الناس إلى يومنا هذا، وصار هو المرجع الوحيد، وأهمل الناس روائع الفكر العربي التي تركها لنا المبدعون من علمائنا الأوائل (القرون الثلاثة الأولى)، لذلك نجده دائما يدعو إلى ضرورة الرجوع إلى التراث العلمي اللغوي الأصيل، والنظر فيما تركه أولئك العلماء الفطاحل الذين عاشوا في الصدر الأوّل من الإسلام حتى القرن الرابع الهجري وتفهّم ما قالوه وأثبتوه من الحقائق العلمية التي قلّما توصلّ إلى مثلها كلُّ من جاء قبلهم من علماء الهند واليونان، وحتّى من جاء بعدهم كعلماء اللسانيات الحديثة في الغرب. وهذا ما سعى إلى توضيحه وإثباته في نظريته الخليلية الحديثة[19].

لقد اتّضح للأستاذ عبدالرحمان الحاج صالح أن النحو لم يكن يسير منذ أوّل عهده إلى زمننا وفق خطّ واحد مستقيم، فقد حدث انحراف عن المنهج النحوي، أدّى إلى نموذجين مختلفين من العلم والعلماء. وعلى هذا الأساس رأى أن "النظر إلى تاريخ الدرس النحوي باعتباره كتلةً صمّاءَ واحدةً، وفترة زمنية متجانسة في أبعادها المقصدية والمنهجية قد يوقع الباحث في مغبّة الإسقاط والخلط ممّا يوصله إلى نتائج تُعوزها الدقّة والبعد عن التعميم"[20]. وهذا ما قاده إلى تقسيم تراث اللغة العربية ونحوها طبقتين:[21]

1-التراث العلميّ اللغويّ-النحويّ العربيّ الأصيل: وهو النّحو الذي تمثّله المدرسة الخليلية القديمة، والذي بدأه أبو الأسود الدؤلي (ت69هـ) وطوّره الخليل (ت175هـ) مع بعض زملائه وتلاميذه. وأكثره مبنيّ على مفاهيم منطقيّة رياضيّة. ويضمّ إجمالا العلماء الفطاحل الذين عاشوا في الصدر الأول من الإسلام حتى القرن الرابع الهجري، كالمازنيّ والجرميّ والمبرّد وابن السرّاج والزجّاج وابن كيسان، بالإضافة إلى تلاميذ ابن السراج (الزجّاجي والسيرافي والرماني)، ثمّ أبوعلي الفارسيّ وتلميذه ابن جنّي (ت392هـ) ثمّ عبدالقاهر الجرجاني (ت471هـ)، والسهيليّ (ت581هـ) والرضيّ الأستراباذي (ت686هـ).

2-تراث النحاة المتأخرين: وهو النحو الذي اتّخذ صورته في كتب المتأخّرين ومقدّماتهم وشروحهم ومتونهم وحواشيهم ومنظوماتهم، وهو أقلّ قيمة بكثير عمّا كان من قبل. ويضمّ العلماء المتأخّرين ممّن ينتمي إلى عصور الانحطاط، وعلى رأسهم ابن مالك (ت672هـ) وابن هشام (ت761هـ) وغيرهما. وقد غلب على مصنّفاتهم النحوية التقليدُ والجمود الفكري، الذي بدأت بوادره تلوح في القرن الثالث الهجري –بأثر من المنطق اليوناني- ثم صار هو السائد بعد القرنين السادس والسابع للهجرة.

ويلاحظ على علماء الفريقين أنّ "النظرة إلى اللسان نفسها تختلف...عند هؤلاء وأولئك، فنظرة الخليل وسيبويه أقرب إلى المفهوم العلميّ الحديث منه إلى مفهوم المتأخّرين، الذي تشوبه المعياريّة التحكّميّة وتنحصر في عبارة المتفصّحين: "قل ولا تقل" ولا تتجاوزها"[22]. أمّا الأسباب التي أدّت إلى هذا التراجع والجمود، فقد أرجعها الأستاذ إلى:

1-المنطق اليوناني (الأرسطي)الذي غزا الفكر العربي، وكان ابتداءُ ذلك مع النحو في عهد البغداديين (ابن السراج وابن كيسان وغيرهما ممّن تأثروا بالمنطق. وهذا لم يحصل قطّ في زمان الخليل وسيبويه خلافا لما يعتقده بعض الدارسين)، وقد أولع العرب بمفاهيم أرسطو المنطقية فالتبس -على الكثير من الناس- المفهومُ العربيُّ الأصيل (وهو مفهوم القياس) بالتصوّر الخاص بأرسطو (وهو السلوغوسموس).

2-التحوّل الذي أصاب العلوم الإسلامية وخاصة النحو، فقد صار ابتداءً من القرن السادس الهجري (ق6ه) عبارة عن دراسات مدرسانية (Scholastic). الغايةُ منها التعليم مع الجدل العقيم، وكلّ ما ظهر بعد ذلك هو تقليد لا للفترة الأولى الخلاّقة بل تقليد لمؤسّسي المدرسانية النحوية كابن مالك وشرّاحه[23].

وبناء على ما سبق رأى الأستاذ الحاج صالح أنّ ما يمنعنا من فهم المبدعين من النحاة هو أن نجعلهم طبقة واحدة في قيمة ما قالوه، فسواءٌ-عند أغلب الدارسين- أن يرجع إلى أقوال الخليل بن أحمد وأتباعه أم إلى ابن مالك وأبي البركات بن الأنباري (ت577)، لأنّ كلّ هذا تراث عربيّ واحد، بل ربّما كان استئناسهم بشروح الأَلفيّة وحواشيها أكثر منه بشروح كتاب سيبويه. "وقد رأينا أن هناك حجابا يحجبنا عن معرفة ما أبدعه علماؤنا، وهو تمسّكنا بما كتبه المتأخّرون من النحاة وعدم خوضنا في التراث الأصيل الأوّل، أو عدم فهمنا له لإسقاطنا عليه تصوّرات المتأخّرين"[24] مع شدّة الاختلاف بين النموذجين المتقدّم والمتأخّر، فالنزعة العلميّة والاتّجاه المنهجيّ عند الخليل وسيبويه قد غابا عن المتأخرين، واستبدلوا بهما نزعة تعليمية يغلب عليها الجدل العقيم (أي المخالفة من أجل المخالفة)[25].

إنّ النظر إلى التراث على أنه وحدة متجانسة هو الذي أدّى إلى الكثير من الالتباسات، "وأخطر هذه الالتباسات هي التي أدّت بالأجيال السابقة -طيلة قرون- إلى أن يتّخذوا النحو والصرف في صورتهما النظرية البحتة وسيلة مجرّدة من كلّ تكييف (تقتضيه مقاييس التربيَة) لإكساب الناس الملكة اللغوية، ثم أدّتهم أيضا -والخطب هاهنا أعظم- إلى تجميد البحث العلمي الحقيقي في أسرار العربية وإغلاق باب الاجتهاد عليها (وما زادوه على المتقدّمين إنما هو من محض التكرار أو المخالفة العنيدة، وهو تافه جدّ تافه)، وذلك لاعتقادهم الراسخ في أذهانهم أنّ هذين العِلمين [النحو والصرف] إنما هما مجرّد وسيلة لتحصيل الملكة اللغوية، ولم يتصوّروا أنّ البحث العلمي وإن كان يرمي -في مستوى الدولة والأمّة- إلى تحسين أحوال الناس، إلاّ أنّه ميدان من النشاط قائم برأسه. أهدافه القريبة الخاصة به هي الاكتشاف المستمرّ والخلق والإبداع في جميع ميادين المعرفة"[26].

إنّ غياب هذا الحدّ الفاصل بين ما هو علميٌّ وما هو تعليميّ -في رأي الأستاذ الحاج صالح- هو السبب الذي أدّى ببعض معاصرينا إلى الطعن فيما تركه العلماء العرب، حتى الأوّلون الفطاحل منهم، فحاولوا أن يستبدلوا شيئا تافها -استعاروه من النحو التقليدي الأوربي- بأوضاع النحو القديم، كما حاولوا أيضا "تبسيط النحو" وهذا دليل واضح على التباس المفهومين المذكورين عليهم، إذ كيف يبسّط النحو وهو القانون الذي بني عليه اللسان! ولا شكّ في أنّهم أرادوا تبسيط الصورة التي تُعرض فيها القواعد على المتعلّم [وهذا تمييز]، فعلى هذا ينحصر التبسيط في كيفية تعليم النحو لا في معنى النحو نفسه لأنه علم محض، وهل يعقل أن يُجحَف بالعلم بحذف بعض قوانينه وعلله؟ نعم قد تعسّف المتأخرون في التعليل، ولكن هذا غير وارد أبداً بالنسبة للمتقدّمين فإن جُلَّ ما أثبتوه أقرّه العلم الحديث بالاختبار في المختبرات والاستدلال الحاسم. ومهما يكن من أمر فإن الخطأ قائم، إذ لا يميّز هؤلاء المصلحون بين ما هو علم (وينبغي أن يكون معقَّدا مجرَّداً عميقا وتلك هي طبيعته)، وبين ما هو تطبيق له وينبغي أن تكون ثمراته سهلة المنال، أو على الأقلّ أن تناسب طبيعة القطاع من النشاط الإنسانيّ الذي يجري فيه التطبيق[27].

إنّ من أهمّ الإضافات التي قدّمتها قراءته الجديدة لأقوال النحاة الأوائل تنبيهه للباحثين –في تيسير تعليم النحو- إلى ضرورة التمييز بين النظرية النحوية العربية القديمة، وبين تطبيقاتها التربويّة، ليردّ بذلك على الكثير من اللّغويّين المحدثين والمعاصرين -الذين تأثّروا بالنموذج الوصفيّ البنويّ- وتحاملوا على النحو العربي، فحذفوا ما حَذفوا وغيّروا ما غيّروا –رغبة منهم في تيسير تعليم النحو- معتقدين أنّ هذا الحذف وذاك التغيير هما اللذان سيسهّلان على الناشئة امتلاك ناصيَة اللغة، ولم يدرُوا أنّ ما حذفوه يمثّل جوانب من نظريّة لسانية عامّة اهتمّت بدراسة نظام العربية بوجه تنظيريّ محض.

لقد تفطّن الأستاذ الحاج صالح إلى أنّ من يتأمّل كتاب سيبويهِ يلاحظ بصورة جليّة أنّ قضاياه وطبيعة التناول فيه لا تنمّ عن أنّه كتابٌ قصَد به مؤلّفه تعليم العربية مَنْ لا يعلمها، بل هو كتاب في المعرفة اللغويّة أي في تحليل معرفة المتكلّم للغته[28]، فهو بحث في النظام الذهني اللغوي عند الجماعة اللغوية المتكلّمة بالعربية. يؤكّد ذلك حمزة المزيني فيقول: "إنّ الصّورة التي يمثّلها سيبويه هي الدليل الأوضح على أنّ النحو العربيّ في بداياته لم يكن معياريّا خالصا، بل كان ألصق ما يكون بالتنظير اللساني الحديث...وقد اكتشف المتخصّصون في اللسانيات الحديثة -وبخاصّة في إطار اللسانيات التوليدية- هذا الغنى النظريَّ في النحو العربيّ المبكّر، وهو ما دعا هؤلاء إلى القول بأن النحو العربي في صورته تلك يتشابه مع الدراسات اللسانية الحديثة، وإن لم يتماثل معها في الأهداف وفي طريقة البحث وفي الوصف والتفسير"[29].

هذه السّمات التي اتّسم بها الدرس النحوي القديم جعلته يشترك مع الدراسات اللسانية التي تبحث في النظام اللغوي عند الجماعة اللغوية الواحدة، ويفترق عن الدرس النحوي المتأخّر. ولهذا رأى أن الواجب العلمي

يفرض علينا "أن نلتفت إلى تحليلات العلماء العرب، وقد اجتهدوا اجتهاداً لا مثيل له في استخراج القوانين الأساسية للغتهم وكشف أسرارها وتعليل شواذها. وليس من المعقول أن يُجهل هذا الذي تركوه لسبب واحد وهو قِدمه..."[30]. وقد اقتنع الأستاذ بأنّ الدراسة المتعمّقة لهذه النظرية العربية الأصيلة -مع النظر في مكتسبات اللسانيات الغربية- من شأنه أن يُنعش البحث اللساني العربي أيّما إنعاش، بل إنه سيسهم بقدر غير ضئيل في "فهم بعض الأسرار اللغوية التي ما تزال...غامضة مستغلقة"[31]. أمّا الأسباب التي دفعت بالكثير من الدارسين إلى التسويَة بين النموذجين المتقدّم والمتأخّر، وأدّت إلى عدم التمييز بين ما أبدعه العلماء الأوّلون وبين ما صار إليه النحو بعد القرن الخامس الهجري، فقد أرجعها الأستاذ الحاج صالح إلى أسْباب كثيرة منها:[32]

1-المعرفة السطحية للتراث وللمفاهيم العلمية الحديثة بما فيها العلوم الدقيقة وعلم المعرفة العلمية.

2-استغلاق ما تركه الفطاحل من علماء الصدر الأول على أفهام الكثير من المتأخرين والمحدَثين.

3-الخضوع المطلق لما قاله الغربيون في القرن الماضي (حتى نهاية النصف الأول من القرن العشرين) وهو أنّ تطوّر المعرفة هو تطوّر خطّيّ تسلسليّ: من البدائيّ إلى ما هو أرقى منه (أوغست كونت).

لقد تنبّه الأستاذ إلى أنّ الغرض الأساسيّ لوضع النحو هو الاستفادة منه كمرجع لاكتساب القدرة على الكلام السليم، ولكن هذا لا يعني أن القواعد هي التي تُكسِب هذه القدرة بمجرد معرفتها، وقد أشار بعض العلماء القدامى إلى ذلك وفي مقدمتهم ابن خلدون، الذي يميّز فيقول: "إنّ ملكة هذا اللسان غير صناعة العربية (أي علم اللسان العربي) ومستغنية عنها في التعليم. والسبب في ذلك أنّ صناعة العربية إنما هي معرفة (قوانين هذه الملكة) ومقاييسها خاصة، فهو علمٌ بكيفية لا نفسُ كيفية، فليست نفس الملكة، وإنما هي بمثابة من يعرف صناعة من الصنائع علما ولا يُحكمها عملاً...هكذا العلم بقوانين الإعراب...إنما هو علم بكيفية العمل وليس هو نفس العمل"[33].

وعلى هذا الأساس خلص الأستاذ الحاج صالح إلى أنّ طريقة تعليم اللغة وإن كان مرجعها الأحكام التي أقامها النحاة إلاّ أنه ميدان آخر قائم برأسه تماماً، ليكشف بذلك عن الخلط الكبير الذي وقع في أذهان الكثير من الناس منذ القديم بين ما هو علميّ وما هو تعليميّ، "فالدراسة العلمية للغة لا مفرّ منها، فلا فرق بينها وبين أيّ علم آخر [له قوانينه ومعاييره وضوابطه]، ومنها النحو العلميّ، وهي مَهمّة الباحث المتخصص في اللغة. ونتائجها تهمّ بالضرورة مؤلف الطرائق التعليمية فيها (في اللغة) ويجب ألاّ تلتبس غايته بغاية النحو التعليمي. وقد ترك لنا النحاة الأولون أعمالا في علوم العربية هي مفخرة العرب، ثم إنّ تطوّر تعليم اللغات ونجاعته متوقفان على تطور البحوث في العلوم اللسانية وعلم تعليم اللغات معاً ككل ارتقاء حضاري في سائر الميادين فإنه لا يتم إلاّ بتطور العلم [النظري]"[34].

وبهذا استطاع الأستاذ عبدالرحمان الحاج صالح أن يجيب على سؤال مهمّ طالما شغل بال الباحثين والدارسين في أكثر من بلد ولا سيما في البلدان العربية وهو: هل للقواعد النحوية في نفسها وفي تعليمها من

فائدة؟ ثم إن كان لها فائدة فمتى وكيف يجب أن تُعلّم؟ يقول: "إنّ القواعد هي جوهر اللغة ولُبُّها وأساسها، إذ ليست إلاّ عبارة عن نظامها البنويّ، غير أنّ ضبطها وإحكامها عند المتكلّم الفصيح الذي يجريها في كلامه ويعمل بها بكيفية عفويّة شيء، وضبط العالم بالنحو لمحتواها وأسرارها وعللها شيء آخر. ولهذا فإنّ لها شكلين اثنين: شكل المثال والنمط السلوكي وشكل القانون المحرّر...فالسؤال السابق يصير بذلك على الصورة التالية: بما أن المكتسب للملكة اللغوية يريد فقط أن يَفهم ويُفهم ويسلم مع ذلك لسانُه (أي أفعاله الكلامية) من كل خطأ فهل يحتاج إلى العلم النظري -أي إلى القواعد المحرّرة- ليسلم تماماً من الخطأ؟ ألا يكون إلمامه بها والنظر فيها وشعوره الواضح بها عاملا يساعده على ذلك؟ ثم إذا لم تكن له حاجة بذلك في أوّل مراحل التعليم فمتى يحتاج إليه؟ وكيف يمكن تحصيله؟ ولأيّ غرض؟"[35].

إنّ ما يبحث عنه العالم ويحاول إثباته شيء، وما يقوم به معلّم اللغة من عمل لإكساب المهارة في اللغة شيء آخر، فهذا النحو التعليمي، -وهو جزء ممّا يستعين به المعلم في عمله- يجب أن تتحسّن طرائقه باستغلال ما يكتشفه النحو العلمي وهو جزء هام من علوم اللسان. وتعليم اللغات هو صناعة أخرى، فعندما تجرى بحوث في كيفية استثمار ما يثبته علم اللسان تصير هذه الصناعة علما تطبيقيا هو علم تعليم اللغات، وقد عاب بعضهم النحو العربي واتّهم سيبويه خاصة بأنّه عقّد النحو، فهذا عنده وعند كل عاقل بمنزلة من يعيب الباحث في الرياضيات من المستوى العالي بأنّه لا يَفهمُه من يريد أن يتعلّم الحساب تعلّما عمليا. وشتّان ما بينهما: فذاك علم وبحث علميّ، وهذا اكتساب ومهارة[36].

ومع ذلك فإنه يرى أنّ النحو العربي عند نشأته كان نحوا علميّا وتعليميّا في الوقت نفسه، فقد كان علميا "لأنه كان تدوينا -لأوّل مرة في التاريخ- لأصول العربية، ولأن الذين وضعوه قاموا باستقراء النص القرآني لاستنباط هذه الأصول بالموضوعية اللازمة [أمّا كونه تعليميا] فهو ما كان يُعلّم للصبيان وكلّ من كان يرغب في تحسين مهارته اللغوية. وكان لهم اهتمام كبير جدّا بتعليم أبنائهم العربية، وكان مرجعهم -كأصول مدوّنة- ما وضعه النحويون، واعتمدوا على ما تعوّدوا عليه منذ القديم من وضع أولادهم في بيئات فصيحة ومن تحفيظهم الشعر خاصة"[37]، كما ذكر ذلك الكثير من الرّوَاة، فاتّضح له بذلك أنهم لم يقتصروا في عملية التعليم على ما ألّفه سيبويه وشيوخه وتلامذته فقط. ولعلّ أكبر دليل عنده على وَعيهم بأنّ النحو كما استنبطوه غير صالح كقواعد محرّرة فقط لإكساب المهارة في اللغة هو تأليف النحاة منذ القديم (نهاية القرن الثالث) الكثير من المختصرات في النحو للمتعلّمين كالموجز لابن السراج، والجمل للزجاجي، والإيضاح لأبي علي الفارسي، وغيرها، فهذه كلّها كتب مختصرة كما يقتضيه التعليم لا وجود فيها لأيّ تفسير علميّ[38].

قائمة مراجع البحث:

1-ابن تيمية، الرسالة التدمرية (تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع)، تح: محمد بن عودة السعوي، مكتبة العبيكان، الرياض، ط2000/6.

2-ابن خلدون، المقدمة، دار العودة، بيروت، 1967.

3-حسن عبدالغني جواد الأسدي، مفهوم الجملة عند سيبويه، دار الكتب العلمية، بيروت، 2007.

4-حمزة المزيني، مراجعات لسانية، كتاب الرياض، ع75/فبراير2000، ج2.

5-رفيق البوحسيني، معالم نظرية للفكر اللغوي العربي (مقاربة إبستيمولوجية)، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2013.

6-عبدالرحمان الحاج صالح، النظرية الخليلية الحديثة، مجلة اللغة والأدب، جامعة الجزائر، ع1990/10.

7-عبدالرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، موفم للنشر، الرغاية (الجزائر)، 2007.

8-عبدالرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية (2ج)، موفم للنشر، الرغاية (الجزائر)، 2007.

9-عبدالرحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، المجمع الجزائري للغة العربية، الأبيار (الجزائر)، 2010.

10-عبدالرحمان الحاج صالح، النحو العلمي والنحو التعليمي وضرورة التمييز بينهما، مجلة المجمع الجزائري للّغة العربية، الأبيار (الجزائر)، ع17/جوان2013.

11-عبدالقاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، قرأه وعلّق عليه: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2004/5.

12-عزّالدين مجدوب، المنوال النحوي العربي (قراءة لسانيّة جديدة)، دار محمد علي الحامي، سوسة، (تونس)، ط1998/1.

13-محمد سعيد صالح ربيع الغامدي، نحو سيبويه ونحو المتأخرين (بحث منشور في كتاب المؤتمر الدولي السادس)، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 2010.

14-نعوم تشومسكي، المعرفة اللغوية (طبيعتها وأصولها واستخدامها)، تر: محمد فتيح، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1413/1هـ.

هوامش البحث:

[1] ابن تيمية، الرسالة التدمرية (تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع)، تح: محمد بن عودة السعوي، مكتبة العبيكان، الرياض، ط2000/6، ص116.

[2] ابن تيمية، الرسالة التدمرية، ص104-106.

[3] عبدالقاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، قرأه وعلّق عليه: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2004/5، ص418-419.

[4] عزّالدين مجدوب، المنوال النحوي العربي (قراءة لسانيّة جديدة)، دار محمد علي الحامي، سوسة، (تونس)، ط1998/1، ص144.

[5] ابن تيمية، الرسالة التدمرية، ص106.

[6] محمد سعيد صالح ربيع الغامدي، نحو سيبويه ونحو المتأخرين (بحث منشور في كتاب المؤتمر الدولي السادس)، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 2010، ص01.

[7] عبدالرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، موفم للنشر، الرغاية (الجزائر)، 2007، ص183.

[8] حسن عبدالغني جواد الأسدي، مفهوم الجملة عند سيبويه، دار الكتب العلمية، بيروت، 2007، ص07.

[9] عبدالرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الرغاية (الجزائر)، ج1، ص283.

[10] عبدالرحمان الحاج صالح، النظرية الخليلية الحديثة، مجلة اللغة والأدب، جامعة الجزائر، ع1990/10، ص85.

[11] عبدالرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص168.

[12] نفسه، ج1، ص168.

[13] رفيق البوحسيني، معالم نظرية للفكر اللغوي العربي (مقاربة إبستيمولوجية)، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2013، ص102.

[14] عبدالرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص267.

[15] محمد سعيد صالح ربيع الغامدي، نحو سيبويه ونحو المتأخرين، ص01.

[16] حسن عبدالغني جواد الأسدي، مفهوم الجملة عند سيبويه، ص07.

[17] عبدالرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص182.

[18] عبدالرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1،ص183.

[19] نفسه، ج1، ص169.

[20] رفيق البوحسيني، معالم نظرية للفكر اللغوي العربي (مقاربة إبستيمولوجية)، ص164.

[21] عبدالرحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، المجمع الجزائري للغة العربية، الأبيار (الجزائر)، 2010، ص24، وينظر أيضا: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص281.

[22] عبدالرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص183.

[23] عبدالرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص241–242.

[24] عبدالرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص263.

[25] يرى الأستاذ عبدالرحمان الحاج صالح أن تلك (النزعة الجدلية) ظهرت عند المتكلّمين، ثم رسخت في عهد المبرّد، فهو أوّل من خالف من أجل المخالفة. ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص242.

[26]عبدالرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص177–178.

[27]عبدالرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص178.

[28]ينظر: نعوم تشومسكي، المعرفة اللغوية (طبيعتها وأصولها واستخدامها)، تر: محمد فتيح، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1/1413هـ، ص51.

[29]حمزة المزيني، مراجعات لسانية، كتاب الرياض، ع75/فبراير2000، ج2، ص303.

[30]عبدالرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص263.

[31]عبدالرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2،ص45.

[32]نفسه، ص45.

[33]ابن خلدون، المقدمة، دار العودة، بيروت، 1967، ص1081–1082.

[34]عبدالرحمان الحاج صالح، النحو العلميّ والنحو التعليميّ وضرورة التمييز بينهما، مجلة المجمع الجزائري للّغة العربية، الأبيار (الجزائر)، ع17/جوان2013، ص25–26.

[35]عبدالرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص234.

[36]نفسه، ص13.

[37]عبدالرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص14.

[38]عبدالرحمان الحاج صالح، النحو العلميّ والنحو التعليميّ وضرورة التمييز بينهما، مجلة المجمع، ع17، ص26.